الثورة
www.althawranews.net
الاثنين 5 ربيع أول 1435هـ 6 يناير 2014م العدد 17945
Monday : 5 Rabia Awal 1435 - 6 January - Jssue No. 17945

الأخرم: المرأة اليمنية تحولت من صوت انتخابي إلى مشاركة في صناعة القرار

الثورة / عاصم السادة

أكدت نادية الأخرم عضو مؤتمر الحوار الوطني في تصريح لـ(الثورة): إن الثورة الشبابية السلمية عززت من مكانة المرأة اليمنية ودورها في الحياة السياسة إذ تحولت من صوت انتخابي إلى مشاركة فاعلة في الثورة وصانعة القرار في التغيير وبناء اليمن الجديد..

وقالت الأخرم: إن المرأة اليمنية استطاعت في مؤتمر الحوار الوطني أن تكون حاضرة بقوة من خلال إجبار الأحزاب السياسية على تحديد نسبة 30% مقاعد لمشاركتهن في الحوار وزيادة فوق قوائم الأحزاب 10% للمستقلات ..لافتة إلى أن المرأة شاركت في إعداد دستور جديد وبناء الدولة المدنية حيث تمكنت من أن توجد نصوص دستورية تضمن للمرأة حق المشاركة السياسية في السلطة التشريعية بنسبة 30% وكذا نصوص تحدد سن زواج الصغيرات بـ18 سنة بالإضافة إلى تجريم العنف ضد المرأة والطفل.

وأضافت: إن المرأة الخاسر الأكبر في أية صراعات وحروب تحدث لأنها تتحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي والأسري في هذه الصراعات وبالتالي حرصت على تأسيس نصوص دستورية من أجل السلام والأمن.

(مسيرة السّلام) تنطلق إلى صعدة بعد غدٍ الأربعاء

من المقرر أن تنطلق بعد غد الأربعاء (مسيرة السّلام) من صنعاء إلى صعدة بمشاركة نحو 500 مشارك بهدف إيقاف المواجهات المسلحة بين الأطراف المتنازعة هناك.

وكان مؤتمر صحفي عقدته عدد من الأحزاب اليمنية الجديدة بعض الأحزاب نهاية الأسبوع الماضي أعلنت فيه انضمامها ودعمها للمسيرة، داعية أطراف النزاع في صعدة للاستجابة للوساطات القائمة وأن يحكموا ضمائرهم ويبادروا إلى الحل بأنفسهم ويعلو روح التسامح والتصالح.

كما كانت الغرفة التجارية بالأمانة أعلنت في مؤتمر صحفي دعمها للمسيرة.

عضو مؤتمر الحوار جميح:

الوثيقة أحسن الخيارات السيئة

رجح عضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتور محمد جميح بان ما سيتم البت فيه في هذه المرحلة حول مسألة الأقاليم هو عددها فقط وليس حدودها وعواصمها، وشكلها السياسي، والعلاقة بين المركز والأقاليم، والمدة التي ستنقل السلطات الاتحادية بعض صلاحياتها الحالية إلى سلطات الأقاليم والولايات، التي لن تكون حسب قوله في غضون عام أو خمسة أعوام.

وأكد الكاتب والمحلل السياسي جميح أن مسألة بناء الأقاليم تحتاج إلى خبراء مختصين في الجغرافيا والاقتصاد وعلوم الاجتماع، بالإضافة إلى الخبرات السياسية والإدارية وغيرها.

وانتقد الدكتور جميح القول بوجود مؤامرة دولية على الوحدة اليمنية عن طريق التسويق لوثيقة حل القضية الجنوبية التي تقدم بها المبعوث الدولي جمال بنعمر.. لافتاً إلى أن الوثيقة نصت على وحدة البلاد، وأن المؤشرات تؤكد خشية الإقليم والعالم من تشرذم اليمن.. وقال "كفانا هدراً للطاقات في المناكفات والجدل".

وأضاف "ربما كانت الوثيقة سيئة ولكنها أحسن الخيارات السيئة التي علينا الأخذ بها للخروج من المخاطر القادمة".

الذاكرة السياسية

إعداد/ رضي القعود

تحمل الذاكرة السياسية اليمنية العديد من الأحداث والتطورات المختلفة .. التي عكست بظلالها على واقع البلاد سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي . في هذه الزاوية نستعرض بعضا من تلك الأحداث :

يوم مشهود

- لقد كانت زيارة الزعيم جمال عبد الناصر إلى اليمن في 24 / أبريل / 1964 حدثا تاريخيا مهما لازالت أصداؤه محفورة في ذاكرة الجماهير اليمنية إلى اليوم .

- حملت هذه الزيارة أهداف ودلالات هامة من أبرزها: التأكيد على وقوف الجمهورية المتحدة حكومة وشعبا مع أبناء الشعب اليمني وتأييدا لثورتهم المباركة 26 سبتمبر. إلى جانب الإسهام في رفع معنويات الجيش المصري وإرسال رسالة إلى الاستعمار البريطاني الذي كان يحتل الشطر الجنوبي من الوطن بأن الشعوب من حقها تقرير مصيرها بنفسها، وأن عهد الاحتلال قد ولى ، في ظل الانتفاضة والثورات العربية الشاملة .

- البداية كانت مع وصول طائرة الرئيس جمال عبد الناصر إلى مطار صنعاء على رأس وفد رفيع المستوى يضم كبار القادة منهم: عبدالحكيم عامر – أنور السادات .. وفور الوصول احتشدت الجماهير لاستقبال رائد الحركة القومية على رأسهم رئيس الجمهورية عبد الله السلال .

- عقب ذلك توجه موكب عبدالناصر مباشرة إلى القصر الجمهوري وسط هتافات الجماهير المرحبة به - لينتقل بعد ذلك إلى ميدان التحرير برفقة الرئيس السلال.. ومن الميدان بصنعاء ألقى عبد الناصر خطابا قال فيه: (أنا اليوم حينما أنظر إليكم أرى الشعب اليمني الثائر والجيش المصري المقاتل الذي ساند إخوته في اليمن جنبا إلى جنب، أراكم فأشعر أن الوحدة العربية فيكم قد تحققت).

- وفي اليوم الثاني من الزيارة حضر الرئيس عبدالناصر المهرجان الجماهيري بميدان التحرير. ثم تكلم بين الآلاف من الجماهير المحتشدة قائلا: (أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يؤيدكم بكل قوته.. فالمستعمر لا يستطيع أن يبقى أبدا في أي جزء من أجزاء الأمة العربية – لأن الأمة قد استيقظت). وبعد المهرجان الجماهيري توجه عبدالناصر برفقة الرئيس السلال إلى الجامع الكبير لأداء صلاة الجمعة، كما اجتمع بكبار علماء اليمن .

- بعدها انتقل عبد الناصر إلى مدينة (تعز) ، وكان الاستقبال كبير من قبل الجماهير .. وقد شق الموكب طريقه إلى أن وصل إلى ساحة المدينة .. حيث ألقى جمال خطابه التاريخي وسط حشود غفيرة من الناس قائلا: (أيها الإخوة إننا معكم هنا بإذن الله لتنتصر ثورتكم، ولتقوموا بدوركم بين أبناء الأمة العربية، ولترفعوا رسالة الإسلام، ولترفعوا رسالة الحرية التي رفعتموها دائما.. لن تمكنوا الرجعية من أن تفرق بينكم تحت اسم من الأسماء الحزبية أو الطائفية ..كلنا عرب ولن يستطيع أي فرد أن يفرق بيننا).

القاضي الماوري:

العدالة الانتقالية مطلب فرضته ظروف المرحلة

في ورقة عمل حول مشروع قانون العدالة الانتقالية يقدم القاضي يحيى محمد الماوري صورة عن طبيعة المفهوم وأنواعه ومدى وكيفية تطبيقه، والتجارب في هذا الجانب، وما تتطلبه العدالة الانتقالية في الوطن العربي من إصلاحات.. مستعرضاً معوقات تنفيذها في اليمن مع ما تعيشه من اعتمالات سياسية.. لافتاً إلى الخلاف القائم داخل الحكومة حول أهم مواد مشروع القانون المتعلقة بالفترة الزمنية لسريان القانون ومعايير تحديد القضايا وآلية عمل اللجنة وصلاحياتها في التحقيق والاستماع إلى الضحايا أو ذويهم وتمكينهم من معرفة الحقيقة كمبدأ من مبادئ العدالة الانتقالية والذي يقتضي الكشف عن هوية مرتكبي الانتهاكات ومعرفة المتهمين وآلية حماية الشهود ومبدأ العلنية والشفافية ثم الاختلاف حول تفسير قانون الحصانة وتأثيره على بعض إجراءات تنفيذ العدالة الانتقالية.. هذا إلى جانب الموقف الشرعي والدستوري، وموقف الشباب.

كما يستعرض القاضي الماوري بالتحليل كل الطروحات ومدى توافقها مع المضمون

القانوني والموضوعي ومستوى التأثير الذي يمكن أن ينجم عن مثل هذا القانون وفق ذا الطرح أو ذاك، ولا يفوته التراث الفقهي وما تضمنه من قيم موضوعية يمكن التأسيس عليها في العدالة الانتقالية التصالحية بمفهومها الحديث.

وقال القاضي يحيى الماوري:

العدالة الانتقالية مصطلح جديد على الثقافة السياسية والحقوقية اليمنية فرضته ظروف المرحلة التي تمر بها البلاد كأحد متطلبات عملية التغيير والتسوية السلمية الجارية برعاية إقليمية ودولية، والتي تجاوزت المرحلة الأولى بنجاح جزئي تمثل في تشكيل حكومة الوفاق الوطني والانتخابات الرئاسية المبكرة . ومع حلول المرحلة الثانية من مراحل التسوية المحددة في المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمنة ، تدخل عملية التسوية في مواجهة القضايا الأكثر تعقيدا وصعوبة في إطار مؤتمر الحوار الوطني : القضية الجنوبية – قضية صعدة – الثورة الشبابية كطرف محوري في التسوية، الجماعات الإرهابية والمجاميع المسلحة وهيكلة الجيش والأمن وقضية الانفلات الأمني وعدم استقرار الأوضاع العامة بسبب نقص الاحتياجات الضرورية، والعجز في توفير الخدمات الأساسية ومتطلبات المعيشة اليومية لأكثر من عشرين مليون مواطن يواجه خمسة ملايين منهم خطر الموت جوعاً حسب التقارير الدولية، وهو رقم مرشح للارتفاع إذا لم توجد حلول عاجلة بدعم عربي ودولي حقيقي .

في ظل هذه الظروف البالغة التعقيد، يجري نقاش واسع لمشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من قبل الحكومة وبعض مراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إطار التهيئة لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

لا خلاف على أهمية النقاش وضرورته لإثراء المشروع والتعرف على وجهات نظر وآراء مختلف شرائح ومكونات المجتمع اليمني بما يزيل الإشكاليات والملابسات المثارة حول مفهوم (العدالة الانتقالية) التي لم تتضح بعد بالقدر الكافي لبعض أطراف العدالة الانتقالية من الفئات والشرائح الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

قد تكون الصورة أكثر وضوحاً عن العدالة الانتقالية عند مسوقيها من خبراء الدول والهيئات الدولية الراعية للتسوية، بحكم مشاركة البعض منهم في تنفيذ تجارب سابقة للعدالة الانتقالية في بلدان أوروبية وافريقية أكسبتهم خبرة عملية في إدارة الجوانب الإجرائية والفنية، إلا أن الجوانب الموضوعية بالتأكيد تخضع لما يتوافق عليه أطراف الصراع في كل مجتمع من حيث طبيعة ونوع المعالجات التي يمكن أن تحظى بقبول المجتمع وترضي الضحايا والمتضررين، والتي بلا شك تختلف من مجتمع إلى آخر لارتباطها بقيم وتقاليد اجتماعية متوارثة ما تزال تمثل مرجعية قوية في تحديد نوع وطبيعة الحلول المقبولة خصوصاً في القتلى والجرحى من ضحايا العنف، فما تزال الكثير من التجمعات السكانية العربية ذات الجذور القبلية تتمسك بثقافاتها التقليدية ومنها القبائل اليمنية التي تتمسك بثقافة الثأر وتتبع قواعد وأحكام عرفية خاصة للقبول بالتسويات والحلول التصالحية البديلة عن أخذ الثأر، وهي قواعد وأعراف تختلف تماماً عن أعراف وتقاليد جنوب إفريقيا أو تشيلي أو إندونيسيا بكل تأكيد.

حزب لا يحبه جيرانه

صقر الصنيدي

" أنور لم يأتِ بعد" استمعت إلى هذه العبارة لمرات متباعَدة من أحد أفراد الحراسة في حزب البعث العربي الاشتراكي أثناء جلوسه في غرفة صغيرة مكتظة بمن يبدو عليهم هيئة الزائر.

أنور الركن انضم إلى البعث حين بدأ بالنضوج وتدرج إلى أن أصبح مسؤولا تنظيما داخل الحزب الذي شهدت الخمسينيات والسبعينيات ازدهاره عقب تأسسه عام 1956 في بلادنا وعدد من الأقطار العربية بينما شهدت المراحل التالية توزعه إلى سواعد لا تتفق.

وقد صار في اليمن كما صار في سواها باستثناء القطر السوري كما توحي بذلك الصور المعلقة على جدران مقر الحزب في صنعاء حيث تتعدد اللقطات المأخوذة لبشار الأسد الرئيس الذي يواجه صعوبة في البقاء مع الاستقرار الذي نعمت به سوريا لعقود .

تعرضت بعض صور الأسد المعلقة على باب مقر الحزب من الخارج للتمزق ويبدو أن أيادي كثيرة تنافسه على تمزيق ما تم تعليقه أثناء الانطلاقة أو العودة من مظاهرات تأييد تنطلق من مقر الحزب وتعود إليه في أيام متباعدة.

بالنسبة للصور المعلقة على جدران المبنى من الداخل نجت من المؤيدين للثورة السورية كما هو حال العاصمة دمشق التي تحمي الرئيس ببدنه وصورته ولم تستطع أن توفر الحماية الكافية لمؤسس الحزب ميشيل عفلق في العام 1966 ولم يجد غير باب للهروب من النخبة الحاكمة العسكرية إلى بيروت ومنها إلى بغداد بعد عبارته المعروفة "هذا ليس البعث الذي عرفت".

لقد كلف التضامن الحزبي للبعث في صنعاء مع أسد سوريا الكثير من المخاوف وكاد التحالف المحلي مع المشترك ينفض لولا تجاهل اللقاءات التي تجريها قيادات في الحزب مع قيادات القطر السوري الذي لا يروق بعض مكونات المشترك .

يقل التواجد الكثيف للمجتمعين في غرفة الحراسة كلما تقدمنا نحو الغرف الداخلية للحزب ويصبح يسيرا تعداد الجالسين في الداخل وهم ثلاثة ممن عرفوا أنفسهم بأعضاء الشعبة دون تفاصيل وقد كانوا أيضا في انتظار قدوم أنور الركن الذي وعدهم بالقدوم.

يمكن ملاحظة عدم الإعداد وحسن الاستقبال للأعضاء الجدد في الحزب أو الراغبين في الانتساب رغم المبادئ الجليلة التي تحملها أجندة الحزب والتي تدور حول أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة لم يتمكن البعثيون من الوصول إليها أو حتى مجرد الاقتراب من الشعار الذي ينتصف شعارهم متعدد الأشكال, كما تواجه الحزب محليا الغياب الاضطراري الطويل للأمين العام عبدالوهاب محمود الذي ظل لسنوات طويلة عنوانا لهذا التوجه السياسي وأخذ المرض محمود للبقاء في دولة أخرى "كوبا" تقترب نسبيا من أفكار الرجل فيما يخص تعدد صور ووجوه المقاومة ويبدو أن هذا هو ما جذب محمود لمقاومة المرض في أرض أصدقاء الفكرة والتطلع ومكن غيابه قيادات أخرى في الحزب من تصدر المشهد وبزغ نجم عدد منهم كمحمد الزبيري الذي أكمل دورة ترؤسه للقاء المشترك عن حزب البعث ومحمد القانص الذي تمت مهاجمته بشدة عقب لقائه ببشار الأسد ولا يرى الركن أي أشكال في التضامن مع سوريا بل ويرى أن هذا من واجبهم الحزبي والمبدأي والإنساني فمن وجهة نظره أن سوريا تواجه إرهابا وليس ثورة شعبية وأنها الدولة العربية الوحيدة الممانعة لإسرائيل ويضيف في لقاء خارج المقر الحزبي سبق الزيارة أن لديها قائداً ذكياً وأنه لا إشكال في تدمير ترسانته النووية فهي أصبحت عبئًا وأن الأسد كثير ما أراد التخلص منها بعد أن توفر له جيش قوي بأسلحة تقليدية وأن الحاجة للنووي كانت سابقة لهذا وكان الغرض منها إخافة إسرائيل وليست آراء الأعضاء وحدها بل حتى أجندة الحزب وأنشطته فلديه بيان عقب كل تفجير في سوريا ويعلن تضامنه المستمر وينفي كلما ظهرت شائعة تخليه عن القيادة القطرية.

ومقارنة بذلك تتحدث بيانات الحزب عن اليمن فهناك فقط تأييد للنقاط العشرين وتضامن مع محافظ تعز شوقي هائل أمام الحملة الإعلامية ضده والتمسك بالوحدة الوطنية وهو ما جعله أفضل من سواه ممن تخلو عن جوهرهم الداعي إلى وحدة كبيرة تشمل الوطن العربي كله.

على العكس تماما أدلى غاضبا أحد المارة برأيه حين كنت خارجا من مقر الحزب فقد هاجم الحزب وقال إنه يشعر بالحزن وهو يرى حزبا يمنيا يشجع قتل شعب بأكمله لأنه لا يريد حاكم يضرب مواطنيه بالنووي وبالطائرات، وأضاف الواقف على مقربة من البوابة أنه يشارك في كل مظاهرة مع الشعب السوري ضد الأسد ولا يحترم من يؤيدون قتله للأبرياء وقبل أن ينصرف قال إنه يسكن بالجوار وإنه مع بقية الجيران لا يحبونه ولا يحبون من يتردد أو يتظاهر مع النظام السوري.

يحسب للحزب قيامه بإعطاء فرص لعدد من الشباب للسفر والتحصيل العلمي في سوريا دون اهتمام منه بتنسيب من يحصلون على هذه الميزة .

لماذا فشل خيار الدولة الموحدة البسيطة؟

أ.د. عمر عثمان سعيد العمودي

تقول الأخبار والأنباء العسكرية من داخل أروقة مؤتمر الحوار اليمني الوطني العام والشامل ومن قبل قيادات سياسية وحزبية كبيرة وكثيرة في المجتمع اليمني أن الخيار الغائب والأقوى لدى أطراف الحراك السياسي والاجتماعي هو الاتجاه نحو الأخذ بنموذج الدولة الاتحادية الفيدرالية المتعددة التوازنات الذي جمع بين التنوع والمشاركة الواسعة وبين الدولة الواحدة لأن أغلبية الشعب هي مع بقاء الوحدة التي قامت لتبقى كقدر ومصير لكل أبناء اليمن مع وجوب توثيقها بالضمانات والمقومات اللازمة نظرياً وعملياً وعلى أساس الحريات وحقوق الإنسان والمواطنة الواحدة والمساواة المتكافئة وتأخذ بهذا المسار المبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة التي قبل بها الشعب وأبرز قواه السياسية تساندها قرارات المجتمع الدولي ممثلة في قراري مجلس الأمن الدولي رقم 2014م و2051م وعليه فإن البلاد مقبلة على أساس مخرجات الحوار الوطني والدستور اليمني الديمقراطي الجديد والقادم والتخلي عن فكرة الدولة الموحدة البسيطة التي فشلت في تطبيقها على أرض الواقع وتجاوزتها أحداث ثورة الربيع اليمني الشبابية لتصحيحه التي عمت ربوع اليمن كلها منذ 11 فبراير عام 2011م المطالبة بتغيير الأوضاع السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية جذريا نحو الأفضل والأعدل وبما يحقق للإنسان اليمني الحرية والعزة والعدل والمعيشة والحياة الكريمة في بلاده ووطنه المجيد.

* لماذا فشل نموذج الدولة الموحدة البسيطة في اليمن؟ وما هي الأسباب الموضوعية لهذا الفشل؟ وعلى من تقع المسؤولية؟

- والإجابة المنصفة والمنطقية وبلا تقرير أحد أو تبرير لأحد نقول إن هناك أكثر من سبب وسبب وبداية لا يرجع الفشل إلى أساسيات الدولة الموحدة البسيطة لو أحسن تطبيقها وقامت على أساس ديمقراطي حقيقي يقوم على العدل والإنصاف والمساواة والمواطنة الواحدة، ومختصر هذه الأسباب تتمثل في:

-1 لا ينكر أحد المنجزات والمكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر الخالدتان للشعب اليمني وعلى كل الصعد والأصعدة ومن أهمها تحرير البلاد من حكم الإمام الظالم الجائر والمستبد ومن الوجود الاستعماري البغيض، ولكن على مستوى بناء الدولة الديمقراطية دولة النظام والقانون وحكم المؤسسات فإن المنجز في هذا المجال كان ضيقاً ومحدوداً بسبب عدم الاستقرار وصراعات القادة على السلطة والقوة والنفوذ والمال وبسبب التدخلات الخارجية وتباين مصالح هذه التدخلات الإقليمية والدولية.

-2 الظروف والأوضاع الاجتماعية والقبلية والحزبية والجهوية والمذهبية وكلها ذات طابع متخلف ومعيق لبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

-3 أخطاء التيارات السياسية بعد قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م وتخلف نهجها وسياساتها في إدارة البلاد وعلى أساس التنوع الفكري والسياسي والجغرافي والمذهبي بما يتجاوز السلبيات ويستثمر الإيجابيات لخدمة الوحدة وترسيخ جذورها في تربة الأرض اليمنية الواحدة.

-4 عدم التزام الحكام اليمنيين بالتمسك بقواعد الحكم الناجح والرشيد والتي تقول بها مبادئ وتعاليم وقيم الدين الإسلامي الحنيف في العدل والإنصاف والشورى والمشاركة مع الأخذ بقواعد وآليات الحكم الديمقراطي العصري وكلها قابلة للاستفادة منها ولا تتعارض مع غايات الشريعة الإسلامية السمحاء.

-5 عدم قدرة زعماء اليمن وقادتها السياسيين والإداريين على تقديم القدوة الصالحة للناس في البذل والعطاء والعفة والنزاهة والإخلاص في خدمة العامة وفي حماية مصالح البلاد العامة والخاصة ومقدرات البلاد وثرواتها!!

-6 هناك الكثير من التقصير المرتكب من جانب أجهزة الدولة الرسمية ومن جانب مؤسسات المجتمع المدني الوحدوية في مجال الدعوة للوحدة والتبشير بالمجتمع الوحدوي المزدهر والقوى والأمن القادم لكل اليمنيين بعد أن تحققت الوحدة في مايو 1990م لأن الجمهورية كان يجب أن تكون مكثفة لحث الناس على الصبر والتآخي والتضحية والإيثار والعمل المتواصل من أجل تحقيق التكامل والانصهار في بوتقة اليمن الواحد القائم على التسامح والمساواة والمواطنة الواحدة، فما بذل من دعوة مستمرة كان ضعيفاً على صعيد التربية والتعليم والإعلام بكل أدواته ولأن التخلف والجمود المتوارث عبر سنوات طويلة كان كبيرا ويجب أن تكون الحملة التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية في مستوى المعضلات المتوارثة.

لم تستطع القيادات السياسية وعلى مدى عقدين من زمن قيام الوحدة اليمنية المباركة الارتقاء كما يجب على مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإدارية المطلوبة، وكان عليها أن تسعى إلى بسط سيادة وسلطة وهيبة الدولة اليمنية إلى كل بلاد اليمن مع التوعية والإعلام المكثف الموجه إلى كل أبناء الشعب بأن الدولة هي دولة الشعب وأن دورها هو لخدمة مصالح وأهداف الشعب كله وأن السلطة العامة أي السلطة العليا يجب أن تعلو على كل السلطات الجزئية في المجتمع ولها الحق وحدها أن تستخدم القوة وأدوات الإكراه المادي والمعنوي المشروع للدفاع عن الأمن والنظام والاستقرار وحماية سيادة الدولة في الداخل ومع العالم الخارجي، هكذا يقول منطق الدولة وحق الدولة الديمقراطية وبدون ذلك تكثر الفراغات السياسية والأمنية وتضعف قدرة الدولة وهيبتها وتتفجر الحركات السياسية والدينية والمذهبية والجهوية ذات الأجندات المحلية المرتبطة بالخارج..ونقول أخيراً: ويل وويل لكل أمة ولكل دولة إذا تحولت فيها كل فئة وكل قبيلة وكل جماعة وكل مذهب إلى أمة وإلى دولة بذاتها بعيداً وخارج سلطة وهيمنة وهيبة الدولة الأم والأمة الأم والوطن الأم.